"قانون ازالة الغابات"

رقم ٢٠٢٣/١١١٥

"المفوضية الأوروبية"

مقدمة

وفقاً للأمم المتحدة - منظمة الأغذية والزراعة، 0.1% أو حوالي 70.000 هكتار من مساحة مصر مغطاة بالغابات, ولذلك فإن ظاهرة إزالة الغابات فى مصر لا تعتبر مشكلة ولكن التحدى يكمن فى ان مصر تستورد العديد من مدخلات انتاجها من بلدان قد تكون مصنفة انها تمارس أنشطة إزالة الغابات.

وفقاً لقانون أنشطة إزالة الغابات الصادر عن البرلمان الأوروبى رقم ١١١٥/٢٠٢٣ و الذى يوضح أن سبعة منتجات سلعية وهي:

- فول الصويا
- لحم البقر
- زيت النخيل
- الخشب
- الكاكاو
- القهوة
- المطاط الطبيعي

تعتبر كلها مواد متسببة بشكل كبير فى إزالة الغابات - وبالتالي ووفقا للقانون الصادر عن البرلمان الاوروبي فلن يتم بيعها بعد الآن في أسواق الاتحاد الأوروبي إذا ثبت انه تم الحصول عليها من المناطق المتضررة من إزالة الغابات أو ممارسات تدهور الغابات وفقاً للقانون رقم ١١١٥/٢٠٢٣.

تنص اللائحة EU/٣٤/٢٠١٣ الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي بتاريخ يونيو ٢٠١٣ على تصنيف المنشآت الصغيرة ،المتوسطة والكبيرة كالتالى :

نوع المنشأة	مجموع المركز المالى (بالألف يورو)	الربح الصافى (بالألف يورو)	متوسط عدد الموظفين السنوى
منشأة صغيرة	٤،٠٠٠	٨،٠٠٠	٥٠
منشأة متوسطة	٢٠،٠٠٠	٤٠،٠٠٠	٢٥٠
منشأة كبيرة	اكثر من ٢٠،٠٠٠	اكثر من ٤٠،٠٠٠	اكثر من ٢٥٠

لقد دخل القانون حيز التنفيذ في ٢٩ يونيو ٢٠٢٣ و لكنه منح فترة " توافق انتقالية " بلغت ١٨ شهر للمنشآت الصناعية والتجارية المصنفة انها كبيرة التي تصدر للاتحاد الاوروبي , بينما للمنشآت المتوسطة والصغيرة فسيتم منحها فترة انتقالية اطول . وبشكل عام فإن القطاعات الصناعية والتجارية التي تخضع لتطبيق احكام هذا القانون تشمل:

- قطاع الصناعات الغذائية (الصناعات التي تحتوي في مدخلاتها علي فول الصوليا, اللحم البقري, زيت النخيل, الكاكاو, القهوة).
- الصناعات الخشبية (صناعة الاثاث الخشبي بكافة انواعه).
- الصناعات الكيماوية (كافة الصناعات التي تعتمد علي المطاطا الطبيعي).
- صناعة الجلود (كافة الصناعات التي تعتمد علي جلود الابقار).

شكل (١): الاطار الزمني التنفيذي لتطبيق القانون

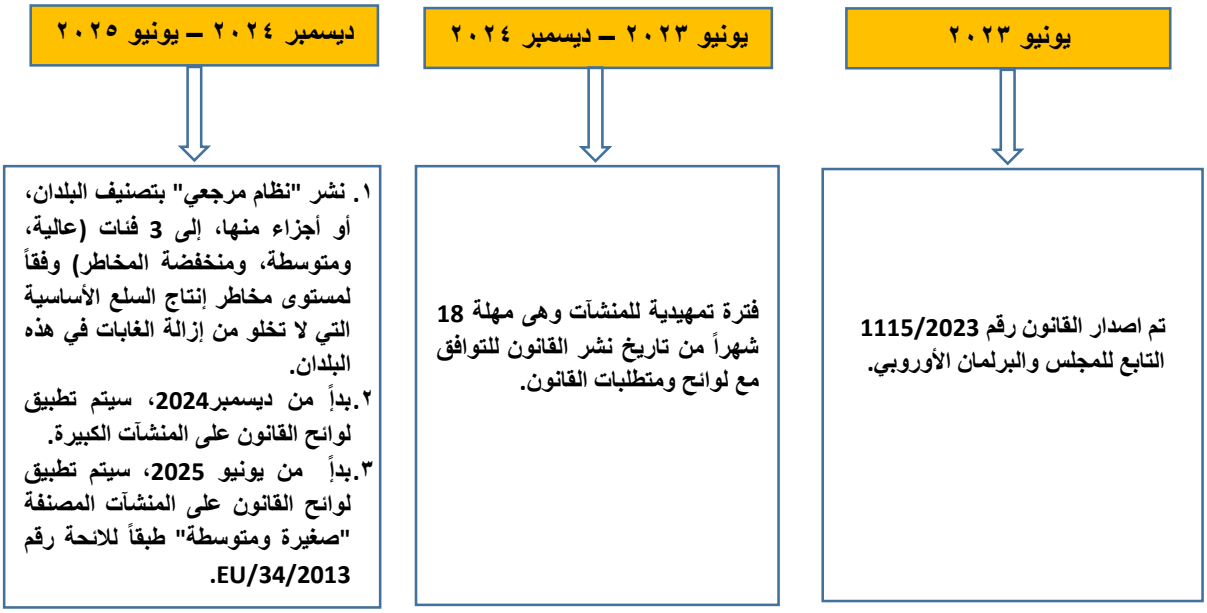

نبذة من نص القانون (المادة ٨) :

" لا يجوز طرح السلع والمنتجات ذات الصلة أو إتاحتها في سوق الإتحاد الإوروبى أو تصديرها، إلا إذا كانت جميعها تستوفى الشروط التالية:

(أ) أنها خالية من ممارسات إزالة الغابات.

(ب) تم إنتاجها وفقًا للتشريعات ذات الصلة في بلد الإنتاج.

(ج) أنها متكاملة ببيان العناية الواجبة.

فى حالة انه تم طرح المنتجات ذات الصلة في سوق الإتحاد الأوروبى أو تصديرها دون تقديم مستندات العناية الواجبة، ستكون الشركة المصدرة عرضة لواحدة أو أكثر من العقوبات التالية:

- غرامات قد تصل إلى ٤% من إجمالي صادرات/ مبيعات الشركة في الاتحاد الأوروبي
- مصادرة المنتج
- استبعادها من المناقصات العامة.

لذا يجب على المنشآت الصناعية والتجارية التي تصدر المنتجات ذاتت الصلة للاتحاد الاوروبي العمل علي تطبيق ممارسات قانون العناية الواجبة والتوافق مع اشتراطاته ومتطلباته, حيث يتضمن الامتثال مع قانون العناية الواجبة تحقيق مايلي:

١. جمع المعلومات والبيانات والمستندات اللازمة للوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة (٩) من القانون وهى:

يجب على المصنعين / التجار جمع المعلومات والوثائق والبيانات التي تثبت إمتثال المنتجات ذات الصلة مع اللوائح المنصوصة فى القانون. ولهذا السبب، يجب على المصنعين / التجار جمع وتنظيم المستندات ذات الصلة وحفظها لمدة خمس سنوات من تاريخ طرح المنتج في سوق الإتحاد الأوروبى أو تصدير المنتجات ذات الصلة, بحيث تتضمن المستندات والوثائق المعلومات التالية، مصحوبة بالأدلة:

وصف تفصيلى	الكمية بالوحدة المناسبة	بلد الإنتاج او المنشأ	تحديد الموقع الجغرافي	بيانات المورد وأى منشأة فى سلسلة التوريد	أى معلومات قاطعة اخرى

١. **"وصف تفصيلي"** : يتضمن الاسم التجاري ونوع المنتجات ذات الصلة وكذلك في حالة المنتجات ذات الصلة التي تحتوي على الخشب أو تم تصنيعها بإستخدامه، الاسم الشائع للأنواع واسمها العلمي الكامل؛ يجب أن يتضمن وصف المنتج قائمة بالسلع ذات الصلة أو المنتجات ذات الصلة الواردة فيه أو المستخدمة فى صنع تلك المنتجات.

٢. **"الكمية":** للمنتجات ذات الصلة؛ يجب تحديد الكميات التصديرية والكميات المستخدمة من المنتجات ذات الصلة كمدخل إنتاج علي أن تكون الكمية معبراً عنها بالوحدة المناسبة بالكيلو جرام من الكتلة الصافية.

٣. **"بلد الإنتاج او المنشأ" :** بلد المنشأ للمنتجات ذات الصلة الداخلة في الإنتاج وما يدل علي ذلك من وثائق ومستندات.

٤. **"تحديد الموقع الجغرافي ":** تحديد موقع جميع قطع الأراضي التي تحتوي على السلع ذات الصلة التي يحتوي عليها المنتج التصديري او الذي يتم طرحه بأسواق الإتحاد الاوروبي، ، بالإضافة إلى تاريخ أو نطاق الإنتاج الزمني؛ حيث يحتوي المنتج ذو الصلة على أو تم تصنيعها بإستخدام السلع ذات الصلة المنتجة على قطع مختلفة من الأرض، وتحديد الموقع الجغرافي لجميع قطع الأراضي المختلفة وتحديد ما إذا تم أي إزالة للغابات أو تدهور للغابات على قطع الأرض المحددة حيث سيتم إستبعاد جميع السلع والمنتجات ذات الصلة من قطع الأرض تلك تلقائياً من وضعها في السوق .

٥. **"الاسم والعنوان البريدي وعنوان البريد الإلكتروني"**: لأي شركة أو شخص تم الحصول علي المنتجات ذات الصلة منهم كموردين .

٦. معلومات قاطعة وقابلة للتحقق بشكل كاف تفيد بأن المنتجات ذات الصلة خالية من إزالة الغابات.

٧. معلومات قاطعة وقابلة للتحقق بشكل كاف تفيد بأن السلع ذات الصلة قد تم إنتاجها وفقاً مع التشريعات ذات الصلة في بلد الإنتاج، بما في ذلك أي ترتيب يمنح الحق في استخدام المنطقة المعنية لأغراض إنتاج السلعة ذات الصلة.

٢. إنشاء تدابير تقييم المخاطر على النحو المشار إليه في المادة (١٠) من القانون وهى:

يجب على المصنعين / التجار التحقق من المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وفقًا للمادة ٩ وأي معلومات أخرى ذات صلة وعلى أساس تلك المعلومات والوثائق، يجب على المصنعين / التاجر إجراء "تقييم للمخاطر" تحديد ما إذا كان هناك خطر من أن تكون المنتجات ذات الصلة المقرر طرحها في سوق الإتحاد الاوروبى أو تصديرها غير متوافق .

علماً بان القانون ينص على أن تنشيء المفوضية "نظام مرجعي" تديره اللجنة بتصنيف البلدان، أو أجزاء منها، إلى ثلاث فئات (عالية، عادية، ومنخفضة المخاطر) وفقاً لمستوى مخاطر إنتاج السلع الأساسية التي لا تخلو من إزالة الغابات في هذه البلدان.

وقد تم تحديد معايير تصنيف الدول أو أجزاء منها في المادة ٢٩ من اللائحة والتى تكلف المفوضية بوضع النظام ونشر قائمة البلدان، أو أجزاء منها، في موعد لا يتجاوز ١٨ شهرًا بعد دخول اللائحة حيز التنفيذ والبدء في تطبيق القانون فى نهاية عام ٢٠٢٤.

المحاور الرئيسية للتكيف مع القانون:

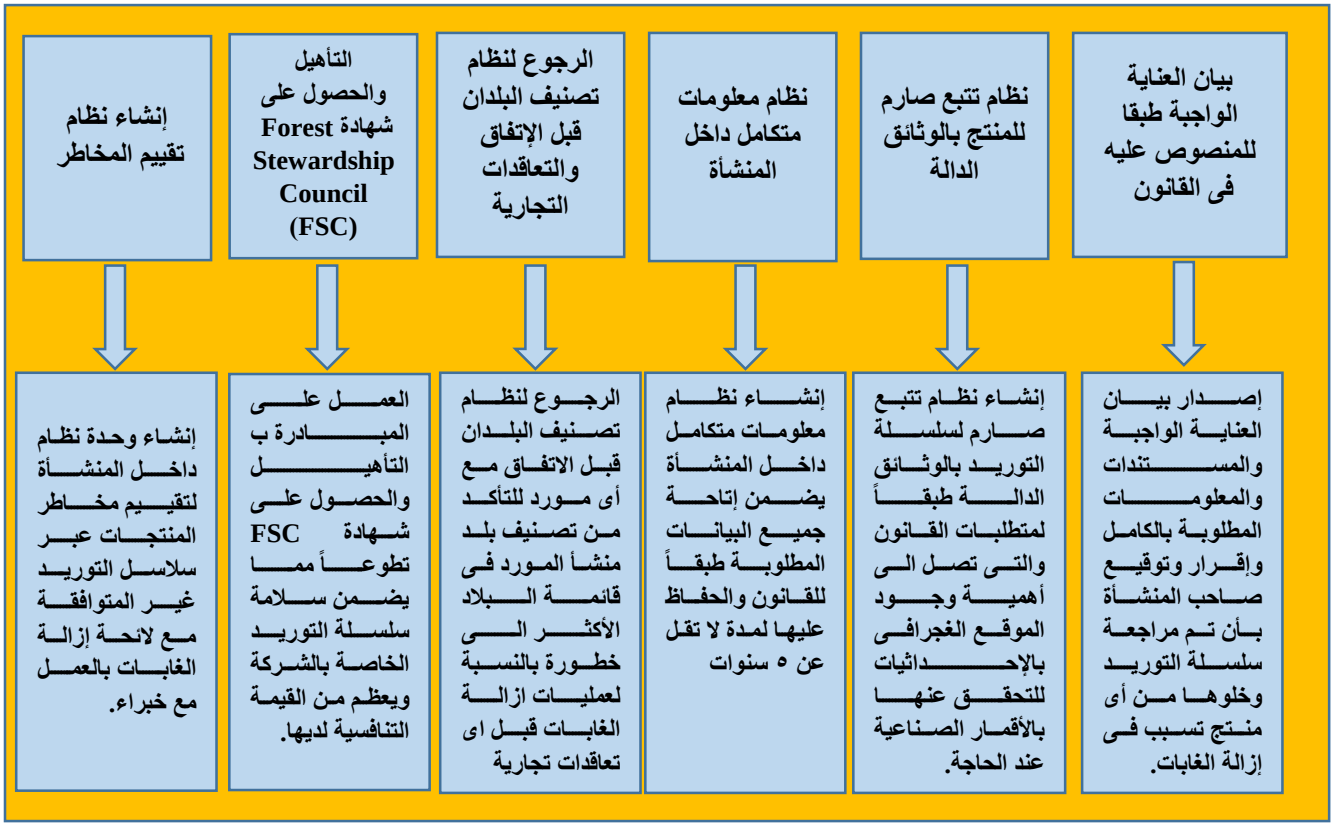

التوصيات بالنسبة للمركز:

- تنفيذ خطة توعية بالقانون وإشتراطاته للمنشآت الصناعية ذات الصلة بالتعاون بين المركز والمجالس التصديرية والغرف الصناعية.
- أن يقوم المركز بتصميم برنامج لتأهيل الشركات للتوافق مع إشتراطات القانون، على أن يتم توفير التمويل اللازم لهذا الأمر من الحكومات.
- تعاون المركز مع التمثيل التجارى على أن يتم ذلك بإمداد المركز بقائمة الدول المصنفة " عالية، عادية، ومنخفضة المخاطر" من ناحية مخاطر إزالة الغابات، وقائمة موردين المنتجات ذات الصلة فى الدول المصنفة " قليلة المخاطر" لعمل قاعدة بيانات لمساعدة المنشآت التعاقد معهم بدلاً من الموردين الحالين فى المناطق المصنفة عالية المخاطر فى إطار هذا القانون.

علماً بأن صادرات القطاعات الفرعية المبدئية ذات الصلة التي يتم تصديرها للاتحاد الاوروبي والتي قد تتأثر بتطبيق قانون ازالة الغابات تفاصيلها كالأتى :

القطاع الصناعى	المنتجات ذات الصلة	الصادرات للاتحاد الاوروبي (بالمليون دولار)		
		٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
قطاع المنتجات الخشبية والاثاث	كافة انواع المنتجات الخشبية	12.2	15.5	16.5
الصناعات الغذائية	لحوم ومحضرات لحوم	0.0	0.0	0.0
	زيوت عدا زيت الزيتون	10.8	34.0	33.7
	منتجات الكاكو والشيكولاتة	11.3	14.1	18.8
	القهوة	3.9	4.1	3.7
صناعة منتجات الجلود والأحذية	كافة المنتجات الجلدية	31.9	37.1	26.6
صناعات كيماوية	منتجات من مطاط	61	91	62
اجمالي القيمة التي قد تتأثر بالقانون (تقدير مبدأي)		**131**	**196**	**161**